**عنوان المداخلة :** دور سياسات التشغيل في القضاء على ظاهرة البطالة في الجزائر– حالة الوكالة الوطنية للتشغيل -

**المشارك الأول : زايد مراد، دكتوراه الدولة في العلوم الإقتصادية - أستاذ محاضر قسم أ ،**

**كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة الجزائر3 ،**

**عنوان البريد الإلكتروني:** [**mouradzaid@yahoo.fr**](mailto:mouradzaid@yahoo.fr)

**المشارك الثاني: بن سالم محمد عبدالرؤوف، ماجستير، و عضو مخبر إدارة التغيير بكلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة الجزائر3**

[**med-rofa@maktoob.comعنوان**](mailto:med-rofa@maktoob.comعنوان) **البريد الالكتروني:**

إن ظاهرة البطالة لم تعد في حاجة إلى إثبات وجود في بلادنا كما هي في سائر دول العالم. حيث أن استفحالها بدأ يأخذ أبعادا جديدة(سياسية، اجتماعية). فهي تعد من أهم انشغالات الحكومة الجزائرية، فقد اتبعت الحكومة سياسات تشغيلية عديدة لتوفير أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل خاصة لفئة الشباب.

و**إ**ن من بين هذه السياسات التشغيلية إتباع منهج الوساطة في سوق العمل، وذلك بإنشاء مؤسسات وسيطة تقوم بالربط بين طالبي العمل وبين المؤسسات والأفراد العارضين لمناصب عمل. ومن بين أهم هذه المؤسسات الوكالة الوطنية للتشغيل سنة 1990، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سنة 1994، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 1996، ووكالة التنمية الاجتماعية سنة 1996. حيث ساهمت مؤسسات سوق العمل بإنشاء حوالي 1641216 منصب عمل في الفترة الممتدة بين 1999\_2004 بنسبة54,7%من إجمالي مناصب العمل المنشأة، وهذه النسبة تؤكد مدى اهتمام واعتماد الحكومة على سياسة مؤسسات التشغيل في معالجة مشكلة البطالة، والتي تراجعت بالفعل من 29% سنة 2000 إلى 17,7% سنة 2004 إلى حوالي 10% سنة 2010 .

وفي هذه المداخلة سنركز فقط على دور الوكالة الوطنية للتشغيل في تعديل اختلالات سوق العمل، وإبراز دورها كوسيط بين عارضي وطالبي العمل، ودورها في تطبيق برامج التشغيل المتبناة من طرف الحكومة مثل برنامج إدماج حاملي الشهادات .

**كلمات مفتاحية :** البطالة – مؤسسات التشغيل - الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - السياسات التشغيلية – سوق العمل

Le phénomène du chômage n'est plus nécessaire de prouver l'existence dans notre pays comme il est dans le reste du monde. Comme ils dégénèrent commencé à prendre de nouvelles dimensions (politique, social). Il est l'une des préoccupations les plus importantes du gouvernement algérien. Le gouvernement a adopté plusieurs politiques opérationnelles pour fournir le plus grand nombre possible d'emplois notamment pour les jeunes.

**عنوان المداخلة :** دور سياسات التشغيل في القضاء على ظاهرة البطالة في الجزائر– حالة الوكالة الوطنية للتشغيل -

إن البطالة من أهم المشكلات التي تواجه الساسة ورجال الاقتصاد، فقد تعددت النظريات المحللة لها قديما وحديثا لما تسفره من حالة فوضى اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية، وهي في بلادنا مشكلة بارزة كما هي في جميع دول العالم خاصة الدول النامية، فالمطلع على سوق العمل في الجزائر يلاحظ أنه شهد اضطرابات كبيرة بداية من 1986 بسبب أزمة انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، فقد كانت عائدات النفط تشكل المصدر الأساسي لتمويل مخططات التنمية والتي كانت توفر عدد لابأس به من مناصب العمل. ولم تخرج البلاد من هذه الأزمة حتى دخلت في عمليات التعديل الهيكلي تحت وصاية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير سنة 1994، والتي تقوم أساسا على الانكماش في الإنفاق الحكومي وذلك بخوصصة المؤسسات العمومية وتسريح أعداد كبيرة من العمال، حيث سرح أكثر من 500000 عامل وأغلقت أكثر من1000مؤسسة عمومية بين سنتي 1994ـ1998.[[1]](#endnote-2)

هذا من جانب عرض مناصب العمل أما جانب طالبي مناصب العمل ففي الفترة من 1966 إلى 1997، نجد أن الفئة النشطة سجلت نموا كبيرا، فقد انتقل العدد الإجمالي من 2,5مليون إلى 7,9مليون، كما انتقل عدد المشتغلين من 1,7مليون إلى 5,5مليون، أما عدد البطالين فقد انتقل من 0,8مليون إلى 2,4 مليون أي أربع أضعاف.

نتيجة لهذا الاختلال بين العرض والطلب على العمل انتقل معدل البطالة من 20% سنة 1989 إلى 29,8% سنة 2000. [[2]](#endnote-3)

كما أن هيكل الشريحة التي تعاني من البطالة قد تغير، ففي السابق كان أصحاب المهارة والشهادات العليا لا يجدون صعوبة في إيجاد وظيفة تليق بمستواهم الفني والتعليمي، إلا أنه الآن ظهرت طبقة مثقفة تملك مؤهلات تعليمية وفنية لا بأس بها تعاني من البطالة أيضا .

إلا انه مع مطلع الألفية الجديدة سجل معدل البطالة انخفاضا ملحوظا، فقد انتقل من 29,8% سنة 2000 إلى 23.5% سنة 2003،[[3]](#endnote-4) إلى أن وصل إلى حدود 10% سنة 2010. ومن هنا يظهر لنا دور السياسة التشغيلية المتبعة من طرف الحكومة، ومن أهم مؤسساتها الوكالة الوطنية للتشغيل، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ووكالة التنمية الاجتماعية... حيث تقوم هذه المؤسسات بدور الوسيط بين عارضي العمل وطالبيه و دور مساعدة الشباب على إنشاء مشاريع إنتاجية جديدة. ومن هنا تطرح الإشكالية التالية :

**هل استطاعت السياسات التشغيلية المتبعة في الجزائر أن تحد من تفشي ظاهرة البطالة؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية و لاستيفاء جوانب الموضوع سنتناوله في النقاط التالية:

1\_ البطالة في الجزائر وتطورها .

2\_ مؤسسات التشغيل المعتمدة من طرف الحكومة ودورها في الحد من البطالة.

3\_ دور الوكالة الوطنية للتشغيل في مكافحة البطالة (دراسة حالة).

**أولا- البطالة في الجزائر وتطورها:** تظهر مشكلة البطالة في كل المجتمعات عندما يفشل النظام الاقتصادي في توفير فرص عمل دائمة لجميع أفراد الفئة النشطة، كما يعتبر استمرارها وتفشيها مصدرا لتوترات دائمة. وفي ما يلي سنقدم بعض الإحصائيات فيما يخص تطور الفئة النشطة، الفئة العاطلة ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة السابقة.

**جدول رقم 01: تطور حجم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1973-2010**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **معدّل البطالة (%)** | **عدد العاطلين** | **الفئة النشطة** | **السنوات** | **الفترة** |
| 18,6 | 526000 | ـ | 1973 | 1\_ فترة البترول |
| 22 | 671000 | ـ | 1977 |
| 11,1 | 337000 | ـ | 1979 |
| 14,2 | 566000 | ـ | 1982 |
| 8,7 | 380000 | ـ | 1984 |
| 20,04 | 1120000 | 5588822 | 1989 | 2\_ فترة الأزمة الاقتصادية |
| 24,3 | 1660000 | 6814000 | 1994 |
| 27,98 | 2186000 | 7812000 | 1996 |
| 29,8 | 2427726 | 8153647 | 2000 |
| 23,7 | 2078270 | 8762326 | 2003 | 3\_ فترة النمو الاقتصادي |
| 17,7 | 1671534 | 9469946 | 2004 |
| 15,3 | 1453500 | 9500000 | 2005 |
| 13,8 | 1375722 | 9969000 | 2007 |
| 11,3 | 1165595 | 10315000 | 2008 |
| 10 | 1081200 | 10812000 | 2010 |

**المصدر:** من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- يحيات مليكة: إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة1970\_2005، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص166 و ص170.

- الديوان الوطني للإحصائيات.... www.ons.dz

**أ\_ البطالة في فترة البترول(1974-1985):** لقد كان التشغيل الكامل من الأهداف الرئيسية لهذه المرحلة ، حيث ركزت الحكومة على إستراتيجية التصنيع وذلك على أساس الاستثمار العمومي المكثف المخصص لتهيئة وتنفيذ المشاريع الصناعية بنحو 51,5% من إجمالي الاستثمارات، باعتبار أن الصناعة هي وحدها كفيلة بضمان الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات وتوفير فرص العمل بالقدر الكافي مما أدى إلى تطور هذا القطاع، وارتفاع معدلات نمو قطاع المحروقات على حساب القطاع الزراعي، والذي تميز بغلبة اليد العاملة الموسمية على الدائمة ،[[4]](#endnote-5) وبالرجوع إلى الإحصائيات كان يشغل هذا القطاع نصف العاطلين عن العمل (49,9%) سنة 1967، وانخفض هذا المعدل الى30,19% سنة 1977، [[5]](#endnote-6) وأصبحت برامج التصنيع محفزا للنزوح الريفي نتيجة للتفاوت في الدخل بين الصناعة والزراعة إلى جانب تركز المشاريع الصناعية في المدن الساحلية. فقد مكنت سياسة التصنيع المتبعة من تحويل اتجاه معدلات البطالة، إذ أصبح عدد العاطلين 380000 نسمة عام 1984 مقارنة بـ526000 نسمة عام 1973، أما معدل البطالة فانتقل من 18,6% إلى 8,7% في نفس الفترة ، (انظر الجدول رقم 01، الجزء الأول).

**ب\_البطالة في فترة الأزمة الاقتصادية(1986-2000):** حقق الاقتصاد الجزائري نموا لابأس به حتى منتصف الثمانينات، حيث زادت معدلات الاستثمار ومعدلات الناتج الداخلي الخام وكذلك معدلات التشغيل وانخفضت معدلات البطالة، لكن هذا النمو كان يعتمد أساسا على عوامل خارجية وبصفة خاصة على عائدات النفط، فما إن تعرضت أسعار النفط في الأسواق العالمية للانهيار حتى تأزمت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبالأخص مشكلة البطالة، التي بدأت معدلاتها تسجل ارتفاعا كبيرا.

لقد أدى انخفاض عوائد النفط إلى عجز في الميزانية العامة للدولة، وبعد فشل سياسة تمويل العجز بالاستدانة (ديون خارجية وديون داخلية)، كان طبيعيا البدء في إتباع سياسة انكماشية في الإنفاق لغرض التحكم في هذا العجز، وكان من ضمنها الحد من إنشاء مناصب العمل في الأجهزة الحكومية والمرافق العامة، مما أدى إلى تقلص مناصب العمل المعروضة، فقد تم إنشاء حوالي 75000 منصب عمل سنويا كمعدل للفترة الممتدة من 1985-1989 ، لينخفض إلى 50000 منصب عمل كمعدل سنوي للفترة من 1990-1994، ثم إلى 40000 منصب عمل سنويا كمعدل للفترة من 1994-1998، وهذا ما يظهر التراجع الكبير في عدد مناصب العمل المعروضة في سوق الشغل.[[6]](#endnote-7)

إضافة إلى هذا دخلت الجزائر في عمليات التعديل الهيكلي تحت وصاية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير سنة 1994، والتي تقوم أساسا على الانكماش في الإنفاق الحكومي وذلك بخوصصة المؤسسات العمومية وتسريح أعداد كبيرة من العمال، حيث سرح أكثر من 500000 عامل وأغلقت أكثر من1000 مؤسسة عمومية بين سنتي 1994-1998.

كل هذه العوامل جعلت معدلات البطالة تسجل ارتفاعا كبيرا، نلاحظ في الجدول رقم01 أن معدل البطالة ارتفع من20,04% سنة 1989 إلى 29,8% سنة 2000، أي تقريبا بزيادة 150% في مدة 11 سنة فقط.

**ج- البطالة في فترة النمو الاقتصادي (2001-2010):** إن حرص الحكومة على تصحيح الآثار السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي على سوق العمل وإدماج الشباب جعلها تركز اهتمامها ودعمها الكامل لأجهزة الشغل التي أنشئت خصيصا لتحسين وتنظيم سوق العمل وامتصاص البطالة التي تفاقمت في التسعينيات، وذلك من خلال برنامج إنعاش الاستثمار التي توجه أساسا إلى دعم إنشاء مناصب عمل للشباب، بما في ذلك مساعدة الشباب على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة بهم. والحصيلة انخفاض معدل البطالة بـ6 نقاط خلال سنتين (2003-2004)، انظر الجدول أعلاه، وهذا باستحداث حوالي 720000 منصب شغل جديد منها 230000 منصب مؤقت. [[7]](#endnote-8)

ولكي تطغى على هذه البرامج الفعالية ولغرض حشد الموارد في خدمة التنمية ، أعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ 17/4/2005 عن برنامج تكميلي خماسي ضخم يمتد إلى غاية 2009 يهدف إلى تدعيم النمو، رصد له مبلغ 4200 مليار دينار جزائري سيتمكن من استحداث 2 مليون منصب عمل بمختلف أنواعه لامتصاص العرض الزائد من القوة العاملة، وهذا ما يتجلى لنا بعد هذه المدة الزمنية فقد سجل معدل البطالة انخفاضا كبيرا إلى أن وصل إلى 10% في السنة الماضية.

**ثانيا- مؤسسات التشغيل المعتمدة من طرف الحكومة ودورها في الحد من البطالة:** لكي تتصدى الحكومة لأزمة البطالة أنشأت عدة أجهزة لإدماج الفئة العاطلة عن العمل خاصة فئة الشباب في أعمال لائقة ولدعم العمال الذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية، وقد تقرر إنشاء هذه الأجهزة منذ 1987، هذا من أجل امتصاص البطالة التي عرفت في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات معدلات مرتفعة ومتزايدة. وهذه الأجهزة متعددة و سنحاول التطرق إلى أغلبها لمعرفة مدى إسهامها في إدماج الفئة العاطلة عن العمل في مناصب عمل لائقة.

حسب تصنيف المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي هي: [[8]](#endnote-9)

* الأجهزة المسيرة من طرف وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.
* الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية.
* أجهزة حماية وإعادة الإدماج المهني المسيرة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
* الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

وسوف نحاول التفصيل في مختلف هذه الأجهزة فيما يلي:

1. **الأجهزة المسيرة من طرف وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي**

وتضم هذه الأجهزة برنامجين وهما:

**أ - برنامج تشغيل الشباب:** يتم تشغيل الشباب ضمن هذه البرامج بشكل مؤقت في ورشات ذات منفعة عامة منظمة من طرف الجماعات المحلية والمديريات الوزارية المكلفة بقطاعات الفلاحة والري والغابات والبناء والأشغال العمومية، وتكوين طالبي العمل لأول مرة دون أي تأهيل مهني خاص اغلبهم من الراسبين في المنظومة التربوية وهذا لتسهيل إدماجهم في الحياة المهنية. وتعتبر الدولة هي الممول الرئيسي لهذه البرامج عبر صندوق إعانة تشغيل الشباب ونظرا لوجود بعض النقائص عند تطبيق مختلف هذه البرامج نجد منها :

* أشكال الإدماج ( أغلب مناصب العمل مؤقتة غير محفزة وغير مؤهلة ) .
* مركزية نظام التسيير وتخصيص موارد صندوق دعم تشغيل الشباب ، لهذا تقرر مع بداية التسعينات إنشاء جهاز جديد .

**ب- جهاز الإدماج المهني:** ويهدف هذا الجهاز إلى تشجيع الشباب على إنشاء نشاطات لحسابهم الخاص، ويشتمل هذا الجهاز على ما يلي :[[9]](#endnote-10)

\* الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية: وهي عبارة عن مناصب عمل مؤقتة أنشأتها الجماعات المحلية مدتها سنة، يستفيد الشاب العاطل عن العمل الذي لا يملك مؤهلات كبيرة.

\* الإعانة على إنشاء نشاطات على أساس مشاريع يقترحها الشباب على شكل قانوني يتمثل في تعاونية فردية أو جماعية.

\* تكوين مستثمري التعاونيات لمدة 6 أشهر داخل مؤسسات التكوين المتخصصة، ويرتكز هذا التكوين أساسا في توضيح شروط تشغيل المشاريع المقترحة.

**2- الأجهزة التي تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية:**

وتعتمد على عدة برامج منها:

**أ\_ التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة:** يتعامل هذا الفرع مع الأشخاص الذين بلغوا سن العمل ولا يعملون، حيث يتم تشغيلهم في نشاطات ذات منفعة عامة في ورشات البلديات ضمن نفس شروط التشغيل العادي فيما يخص المدة القانونية للعمل والاستفادة من الحماية الاجتماعية، ويعتبر هذا النوع من الشغل حل مؤقت وشكل من إشكال التضامن، كما تحدد الاستفادة من البرنامج لشخص واحد من كل عائلة بأجر قيمته 3000 دج شهريا.

**ب- الأشغال ذات منفعة عامة وذات استعمال مكثف لليد العاملة:** تم إنشاء هذا الجهاز سنة 1997، ويهدف إلى المعالجة الاقتصادية للبطالة خاصة في فئة الشباب، والمساعدة الاجتماعية لفئات المجتمع المحرومة، ويعتبر عامل اليد العاملة أهم عامل ضمن هذا الجهاز لتميزه بنشاطات بسيطة لا تستدعي مستوى عالي من التقنية ولا معدات ضخمة.

تم تطبيق الإشغال ذات المنفعة العامة وذات استعمال مكثف لليد العاملة على مرحلتين:[[10]](#endnote-11)

**المرحلة الأولى(1997-2000):** تم تمويل هذه البرامج من خلال قرض خارجي قيمته 50مليون دولار من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير، أنشأ هذا الجهاز في هذه المرحلة 140000 منصب شغل و 3846 ورشة، أي حوالي 36 شخص لكل ورشة، وتم إنشاء 42000 منصب شغل دائم.

**المرحلة الثانية (2001-2004):** استفادت وكالة التنمية الاجتماعية خلال هذه المرحلة من غلاف مالي تكميلي قدره 9 مليار دينار جزائري لإنشاء حوالي 22000 منصب شعل ثابت سنويا باعتبارها الوكالة المسيرة لهذا البرنامج.

**ج- عقود ماقبل التشغيل:** يتم تمويل جهاز عقود ماقبل التشغيل من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب باعتباره جهاز الإدماج المهني للشباب، وتخص برنامج مكافحة بطالة الشباب الحائزين على شهادة التعليم العالي، والذين تفوق أعمارهم 19 سنة، إضافة خريجي المعاهد الوطنية للتكوين والباحثين عن منصب شغل لأول مرة.

وتتحدد قيمة الأجور كما يلي:

* الحائزون على شهادة جامعية يتقاضون 8000 دج شهريا لمدة سنة، ويمكن التجديد لسنة ثانية.
* التقنيون الساميون يتقاضون 6000 دج شهريا لمدة سنة، ويمكن التجديد لسنة أخرى.

وتنقسم أهداف هذا البرنامج إلى قسمين:

**بالنسبة للشباب:**

\_ معالجة مشكلة بطالة السباب الحائزين على شهادات جامعية و تقنية.

\_ السماح للشباب الحائزين على شهادات بالاستفادة من خبرات مهنية و مهارات توافق تخصصاتهم.

\_ الرفع من إمكانيات الإدماج المهني الدائم بعد فترة ما قبل التشغيل.

**بالنسبة للمستخدمين:**

* دعم تكلفة الأجور عن طريق منح مزايا جبائية مرتبطة بالتوظيف.
* تحسين نسبة التأطير بإدخال التقنية من خلال توظيف يد عاملة مؤهلة.

**3- أجهزة حماية العمال والمساعدة على إعادة الاندماج التي يسيرها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:** تتمحور نشاطاتها في الحفاظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية، أو تبعا للتوقف القانوني لنشاطات المستخدم. وتتمحور حول مجموعتين من الإجراءات (فعلية وغير فعلية):[[11]](#endnote-12)

**إجراءات غير فعلية:** وتضم نشاطات للمساعدة للرجوع إلى العمل والقيام بالنشاطات.

**إجراءات الفعلية:** تضم دفع تعويض التأمين على البطالة ومراقبة المنظمين إلى الصندوق لمدة قدرها 23 شهر.

**4- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:** تم الشروع في هذا الجهاز منذ السداسي الثاني من سنة 1997، ويغطي نوعين من النشاطات:

* المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة .
* التكوين لتدعيم إنشاء النشاطات.

كما تقوم الوكالة على ثلاث نقاط أساسية :

* إدماج نشاطات الشباب في آليات السوق.
* تدخل البنوك حسب المناطق الاقتصادية والمالية فيما يخص تقييم الإخطار واتخاذ الإجراءات لتمويل المشاريع.
* إعادة تركيز تدخل السلطات العمومية في مهام المساعدة والاستشارة .

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمهام محددة، وهي :

* دعم ومرافقة المقاولين الجدد طيلة مده تطبيق مشاريعهم.
* متابعة الاستثمارات بالسهر على احترام الالتزامات التي تربط المقاول الجديد مع البنك الممول.

**شروط الحصول على دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:** [[12]](#endnote-13)

* أن يكون الشاب بطالا.
* أن يتراوح عمره بين 19ـ35 سنة، ويمكن أن يصل السن الى40 سنة بالنسبة لمسير المؤسسة على أن يتعهد بتوفير 3 مناصب عمل دائمة (بما فيها الشركاء).
* أن يكون لديه مؤهلات مهنية ذات علاقة بالنشاط المرتقب.
* أن يقدم مساهمة شخصية في تمويل المشروع.

**خصائص أجهزة الشغل:** الجدول الموالي يلخص لنا خصائص مختلف هذه الأجهزة:

**جدول رقم 02: خصائص أجهزة الشغل**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **الأجهزة** | **الفئات والأشخاص المعنيين** | **المهام** | **الجهة الوصية** | **الهيئات** |
|  | كل طالبي مناصب الشغل | \_ ضبط سوق العمل  \_ تنفيذ برامج التشغيل | وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي | الوكالة الوطنية للتشغيل، أنشأت عام1990 |
| \_مركز البحوث حول التشغيل  \_مركز إعادة العمل المستقل  \_مركز التكوين لتغيير النشاط  \_تمويل إنشاء النشاطات بـ5 مليون دج كحد أقصى | \_العاطلين من 35\_50 سنة المسجلين منذ 6 أشهر على الأقل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل  \_المستفيدين من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة | إدماج العاطلين عن العمل الذين يستفيدون من التأمين على البطالة | وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي | الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، أنشأ عام 1994 |
| المؤسسة المصغرة التي تكلفتها عن 10000000دج | طالبي مناصب شغل سنهم يتراوح بين 19ـ35 سنة، مع إمكانية التوسع إلى 40 سنة | إعانة الشباب العاطل عن العمل على إنشاء الأنشطة | مصالح رئاسة الحكومة  وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي | الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، أنشأت عام1996 |
| \_ المنحة الجزافية للتضامن 1000دج  \_منحة تعويض النشاط ذو المنفعة العامة 3000دج  \_قروض ما قبل التشغيل 4500دج  \_أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة  \_برامج التنمية الجمعوية  -الخلايا الاجتماعية الجوارية | \_الأشخاص بسن 60 سنة فما فوق بدون دخل  -الأشخاص غير القادرين على العمل بدون دخل والجامعيين والباحثين لأول مرة عن مناصب عمل | \_إعانة السكان المحرومين \_تطوير و ترقية التشغيل | مصالح رئاسة الحكومة  وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي | الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية، أنشأت عام1996 |
| القروض المصغرة التي تتراوح قيمتها ما بين 50000-400000 دج | \_ النساء بالمنازل  \_ الحرفيين الصغار  \_المستفيدين من الشبكة الاجتماعية  \_الشباب العاطلين عن العمل | \_ تسيير القروض المصغرة | وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي | الوكالة الوطنية لتسيير التشغيل، أنشأت عام 2004 |

**المصدر:** المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

لقد استطاعت أجهزة الشغل أن تنشأ حوالي 1641216 منصب شغل خلال الفترة 1999-2004 بنسبة 54,7% من مناصب الشغل المحققة في تلك الفترة،[[13]](#endnote-14) وهذه النسبة تؤكد مدى اهتمام واعتماد الدولة على هذه الأجهزة.

**ثالثا- دور الوكالة الوطنية للتشغيل في مكافحة البطالة (دراسة حالة):**

**ماهية الوكالة الوطنية للتشغيل:** تأسست هذه الوكالة سنة 1990 وهي بداية عشرية الإصلاحات في الجزائر، فالشروع في الانتقال إلى نظام اقتصادي يعتمد على قوانين السوق استلزم هيئة مؤسساتية لسوق العمل تلعب دور الوسيط بين عارضي العمل والطالبين له، فالتنسيق بينهما عن طريق هذه الوكالة يؤدي إلى تعديل سوق العمل وتسويتها في المدى البعيد. [[14]](#endnote-15)

وهي مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص خاضعة لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 06-77 المؤرخ في 18 فيفري 2006، وتتميز بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعمل تحت وصاية الوزير المكلف بالعمل.

تزود الوكالة من أجل أداء مهامها بما يلي:

\_ مديريات جهوية للتشغيل يمتد اختصاصها الإقليمي إلى حدود الولاية.

\_ وكالات محلية للتشغيل يمتد اختصاصها الإقليمي إلى عدة بلديات.

**مهام الوكالة الوطنية للتشغيل:** تقوم الوكالة الوطنية للتشغيل بالمهام التالية:

1. تنظيم معرفة وضعية السوق الوطنية للتشغيل واليد العاملة وتطورها وضمان ذلك وتكلف بهذه الصفة على الخصوص بما يلي :

* وضع منظومة إعلامية تسمح بالاطلاع، بكيفية دقيقة ومنتظمة وحقيقية على تقلبات سوق الشغل واليد العاملة.
* القيام بكل دراسة وتحقيق لهما صلة بأداء مهمتها.
* تطوير أدوات آليات تسمح بتنمية وظيفة رصد سوق التشغيل وتقييمها.

**ب-** جمع عروض وطلبات العمل ووضعها في علاقة فيما بينها وتكلف بهذه الصفة بما يأتي:

* ضمان استقبال طالبي العمل وإعلامهم وتوجيههم وتنصيبهم.
* القيام بالبحث عن طلبات العمل لدى الهيئات المستخدمة وجمعها.
* تنظيم المقاصة بين عروض وطلبات العمل على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.
* تشجيع الحركية الجغرافية والمهنية لعارضي العمل بتنظيم وتسيير المساعدات الخاصة الموجهة لتنظيم حركات اليد العاملة.
* تنفيذ برامج التشغيل التي تقررها الدولة.
* تطوير مناهج تسيير سوق العمل وأدوات التدخل في عرض وطلب الشغل وتقييمها.

**ج-** متابعة تطور اليد العاملة الأجنبية في البلاد في إطار التشريع المتعلق بتشغيل الأجانب، وتنظيم الطاقية الوطنية للعمال الأجانب وتسييرها.

**د-** ضمان تطبيق التدابير الناجمة عن الاتفاقيات الداخلية والدولية في مجال التشغيل

**تطورات الطلب، العرض و التوظيف في الفترة(2002\_2010):**  منذ انطلاق أشغال الوكالة في سوق العمل كمسير و وسيط فاعل بين عارضي العمل وطالبيه لم توفر جهدا من أجل توفير مناصب عمل للراغبين فيه من مختلف فئات المجتمع في حدود الإمكانيات المتاحة، كما عملت على إعطاء أفضل المعلومات الإحصائية للمؤشرات الثلاثة الرئيسية (الطلب، العرض و التوظيف) وربطها بأهم متغيرات سوق العمل الأخرى، و الجدول رقم (03) أدناه يبين بصفة عامة تطورات الطلب، العرض و التوظيف في سوق العمل الجزائري خلال الفترة (2002-2010).

**الجدول رقم 03:** **تطورات (الطلب، العرض و التوظيف) في سوق العمل في الفترة (2002-2010)**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| تطور التوظيف | التوظيف | تطور العرض | عرض الشغل | تطور الطلب | طلب الشغل | المتغيرات  السنوات |
| \_ | 27047 | \_ | 31358 | \_ | 182678 | 2002 |
| 44,59% | 39205 | 50,06% | 47057 | 28,15% | 234093 | 2003 |
| 45,89% | 57198 | 56,08% | 73448 | 144,6% | 572600 | 2004 |
| 12,05% | 64092 | 17,18% | 86067 | \_11,76% | 505287 | 2005 |
| 51,11% | 96850 | 53,50% | 132117 | 40,94% | 712136 | 2006 |
| 29,73% | 125641 | 27,88% | 168950 | 24,57% | 887097 | 2007 |
| 23,58% | 155272 | 26,19% | 213194 | 32,58% | 1176156 | 2008 |
| 10% | 170858 | 11% | 235606 | -18% | 963016 | 2009 |
| 4% | 177050 | -0,3% | 234666 | 13% | 1090693 | 2010 |
| 4% | 184132 | 3,8% | 243706 | 10% | 1199762 | **توقعات2011** |

**المصدر:** الوكالة الوطنية للتشغيل، التقارير السنوية لسوق العمل: 2008،2009 و 2010 .

من الوهلة الأولى يتضح لنا أن المؤشرات الثلاثة لسوق العمل (الطلب، العرض و التوظيف) قد عرفت خلال الفترة (2002-2010) ارتفاعا لابأس به لكن بنسب متفاوتة.

فمن خلال الجدول السابق يتبين لنا أن طلب العمل خلال سنة 2003 ارتفع بـ 51415 طلب مسجل مقارنة بسنة الأساس (2002) بنسبة 28,15%، هذا الارتفاع تأكد سنة 2004 هذه المرة بقفزة مهمة ارتفع بنسبة 144,6% مقارنة بسنة 2003، أي بزيادة 338507 طلب، أما في سنة 2005 فقد سجل طلب العمل انخفاضا بنسبة 11,76% مقارنة بسنة 2004، ثم ارتفع بـ 206849 طلب سنة 2006 أي بنسبة 40,9% مقارنة بسنة 2005، ثم ارتفع الطلب إلى 887097 طلب بنسبة 24,57% بالنسبة إلى 2006، ثم سجل ارتفاعا سنة 2008 بنسبة 32,58%، أما في سنة 2009 فقد سجل الطلب انخفاضا كبيرا بنسبة -18% مقارنة بسنة 2008، وفي السنة الماضية فقد سجل الطلب ارتفاعا بمعدل قدره 13%، أما عن سنة 2011 فقد توقعت الوكالة الوطنية للتشغيل أن الطلب على العمل سوف يسجل حوالي 1199762 طلب بمعدل ارتفاع قدره 10% مقارنة بالسنة الماضية.

أما حجم عروض العمل المستقبلة ضمن مجموعة الوكالات المحلية للتشغيل كانت ترتفع من سنة لأخرى إلا أنها لم ترقى لتصل إلى حد الطلبات، فقد سجلت سنة 2002 حوالي 31358 منصب، وارتفعت عروض العمل سنة 2003 إلى 47057 أي بنسبة 50% ، ثم في سنة 2004 بنفس النسبة تقريبا، أما سنة 2005 فقد سجلت 86067 منصب بنسبة 17,18% فقط مقارنة بسنة 2004، ثم سجلت سنة 2006 ارتفاعا جيدا بنسبة 53,50% بالنسبة إلى 2005، ثم سجلت سنة 2008 حوالي 213194 منصب، أما في 2009 فارتفعت بنسبة 11% مقارنة بسنة 2008، وفي 2010 انخفضت إلى 234666 بمعدل -0.3% عن سنة 2009، أما فيما يخص سنة 2011 فتوقعات الوكالة قدرت بـ 243706 منصب أي ينسبه 3,8% مقارنة بالسنة الماضية.

أما فيما يخص التوظيف المحقق في هذه الفترة فنلاحظ أن هذا المؤشر كان يرتفع بطريقة مشابهة لعرض العمل، حيث لم يحظ كل طالبي العمل بمناصب عمل، ففي سنة 2002 سجل27047 منصب، حيث كانت الزيادة ثابتة تقريبا في السنتين 2003و2004 مسجلة على التوالي 39205 بنسبة 44,59%، و57198 بنسبة 45,89%، وهو ما يفسر انخفاض معدل البطالة بثمانية نقاط خلال سنتين من 23,7% سنة 2003الى 17,7% سنة2004، وفي سنة 2005 وصل حجم التوظيف إلى 64092منصب بنسبة زيادة تقدر بـ 12%، ثم في سنة 2006بنسبة 51,11%، وفي سنتي 2007و2008 فكانت نسب التطور تقدر على التوالي بـ 29,73% و 23,58%، أما سنة 2009 فقد سحل التوظيف 170858 منصب بنسبة زيادة تقدر بـ 10%، وفي السنة الماضية فقدر بـ 177050 منصب بمعدل تطور مقدر بـ 4% فقط، أما فيما يخص سنة 2011 فتوقعات الوكالة قدرت بـ 184132 منصب بمعدل تطور 4% أيضا .

وفيما يلي سنحاول التعرف على مدى نجاح عمليات التوظيف التي تقوم بها الوكالة الوطنية للتشغيل على العقد الأخير، وهذا ما سنبينه في الجدول التالي.

**الجدول رقم(04): تطورات معدل الرضا في العرض من خلال التوظيف خلال الفترة 2000-2010**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنوات**  **المتغيرات** | **2002** | **2003** | **2004** | **2005** | **2006** | **2007** | **2008** | **2009** | **2010** |
| **العرض** | 31358 | 47057 | 73448 | 86067 | 132117 | 168950 | 213194 | 235606 | 234666 |
| **التوظيف** | 27047 | 39205 | 57198 | 64092 | 96850 | 125641 | 155272 | 170858 | 177050 |
| **معدل الرضا** | 86.3% | 83.3% | 77.8% | 74.5% | 73.7% | 74.4% | 72.8% | 72.5% | 75.4% |

**المصدر:** الوكالة الوطنية للتشغيل، التقارير السنوية لسوق العمل من: 2007 إلى 2010.

من خلال الجدول رقم (23) أعلاه نلاحظ أن معدل الرضا (نسبة الوظائف المحققة إلى إجمالي عرض العمل) سجل سنة 2002 حوالي **86.3%،** ثم بدأ في النقصان تدريجيا حتى بلغ **72.5%** سنة 2009، ثم ارتفع إلى 75.4% سنة 2010.

والملاحظ أن هذه المعدلات كبيرة نوعا ما، ولكن لماذا لا تكون بنسبة 100% أو على الأقل قريبا منها بما أن هذه المناصب معروضة فعلا. أولما لا تكون نسبة الرضا تقاس أساس تقارن على أساس الطلب على العمل، ففي سنة 2010 بلغ التوظيف 177050 منصب وبلغ عدد طالبي العمل 1090693، وبحساب نسبة تغطية التوظيف للطلب نجدها فقط **16.23%** وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بالنسب السابقة.

**النتائج :** من أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الورقة البحثية:

* مازالت مؤسسات سوق العمل لم تتمكن من التحكم في سوق العمل بالشكل المطلوب، حيث لا تزال تسير بنفس الهياكل القديمة بالنسبة للموارد المالية والبشرية.
* لم تستطيع الوكالة الوطنية للتشغيل أن تحقق أهدافها المرجوة إلا بنسبة قليلة، وهو ما يفسر ضعف تدخلها في سوق العمل كعنصر فعال في تحديد السياسة التشغيلية.
* تعاني الوكالة الوطنية للتشغيل باعتبارها المحرك الرئيسي لمؤسسات سوق العمل في الجزائر والهيئة من عدة نقائص، ومنها نقص المعلومات التي تمكنها من تقييم وضعية سوق العمل.
* رغم النقائص التي تعاني منها مؤسسات سوق العمل وعلى رأسها الوكالة الوطنية للتشغيل إلا أنها ساهمت بشكل كبير في إنشاء عدد كبير من مناصب العمل، مما يؤكد اعتماد الدولة عليها لمكافحة مشكلة البطالة، والتي تراجعت بالفعل إلى 10% السنة الماضية.

**قائمة الهوامش و المراجع:**

1. : شلالي فارس، دور السياسة التشغيلية في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001\_2004، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 ، ص أ. [↑](#endnote-ref-2)
2. : يحيات مليكة،إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر حلال الفترة 1970\_2005، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007، ص 172. [↑](#endnote-ref-3)
3. : قصاب سعدية، اختلالات سوق العمل وفعاليات سياسات التشغيل في الجزائر1990\_2004، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007، ص أ. [↑](#endnote-ref-4)
4. : يحيات مليكة،مرجع سابق، ص 165 . [↑](#endnote-ref-5)
5. : احمد الأخضر العمراني، "التشغيل في الجزائر" سلسلة دراسات التشغيل، منظمة العمل العربي، مصر، 1993، ص55. [↑](#endnote-ref-6)
6. : العايب عبد الرحمان: البطالة وإشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي، رسالة ماجستير، 2004، جامعة الجزائر. [↑](#endnote-ref-7)
7. : المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي: مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، الدورة العامة العادية 25، ديسمبر 2004، ص 120 . [↑](#endnote-ref-8)
8. : Conseil national économique et social ,évaluation des dispositifs d’emploi,(rapport commission relation de travail, Alger 2002). P45. [↑](#endnote-ref-9)
9. : شلالي فارس: مرجع سبق ذكره، ص 99. [↑](#endnote-ref-10)
10. : بن فايزة نوال: إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990ـ2005 \_حالة الوكالة الوطنية للتشغيل\_ رسالة ماجستير،جامعة الجزائر، 2009، ص 77. [↑](#endnote-ref-11)
11. : بن فايزة نوال، مرجع سبق ذكره، ص 81 . [↑](#endnote-ref-12)
12. : دليل إنشاء مؤسسة مصغرة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ص 7 . [↑](#endnote-ref-13)
13. : بن فايزة نوال، مرجع سبق ذكره، ص 83 . [↑](#endnote-ref-14)
14. : بن فايزة نوال، مرجع سبق ذكره، ص 88 . [↑](#endnote-ref-15)